An-Najah University Journal for Research – B
Humanities
مجلة جامعة النجاح للابحاث - ب
العلوم الانسانية

The Impact of Accounting Disclosure of Digitalization Indicators on Financial Performance of Palestinian Banks

Yarob Kullab[1,*] **, Reham Alajrami**[1] **& Mohammed Shehada**[1]

(Type: Full Article). Received: 4th Nov. 2025 Accepted: 19th Dec. 2025, Published: ××××. DOI: https://doi.org/10.xxxx.

Accepted Manuscript, In Press

Abstract: Aim: This study aimed to explore the nature and level of accounting disclosure concerning digitalization indicators within listed Palestinian banks. It also sought to measure the variation of such disclosure among these banks and determine its impact on their financial performance. **Method:** A content analysis methodology was adopted for the annual financial statements of a sample comprising (60 observations) from the banking sector, covering the period from 2013 to 2022. The Aql and Zahri (2020) scale were utilized to measure disclosure across three dimensions: (1) disclosure of digital banking channels and accessibility, (2) disclosure of digitalization risks and their management methods, and (3) disclosure of agreements with digital and financial technology companies. Data were statistically analyzed using the Multiple Linear Regression model, based on Pooled OLS and Random-effect Model techniques. **Results:** The findings revealed inconsistent accounting practices among Palestinian banks regarding the disclosure of the three digitalization indicators, despite a gradual improvement observed in the general disclosure level over the study years. Bank of Palestine registered the highest levels, highlighting its leadership in this domain. Conversely, the Palestine Islamic Bank and Al-Quds Bank showed lower levels in some aspects, while a general weakness in disclosure levels was noted at the Arab Islamic Bank and the Investment Bank. The results also indicated a positive impact of disclosure regarding digital banking channels and digitalization risks and their management on the financial performance of listed banks. In contrast, the impact of disclosing agreements with technology companies was relatively less significant. **Recommendations:** The study recommended that the Palestine Monetary Authority (PMA) establish a unified guiding framework defining the nature, content, and minimum requirements for digitalization indicator disclosures, and rules for standardizing practices. It also called for organizing joint technical and methodological workshops between the PMA and banks' boards of directors to train accountants and auditors on the standards for measuring and presenting these indicators. Recommendations included encouraging banks to enhance the level of detail and transparency in their disclosures to reduce information asymmetry and boost depositor and investor confidence, thereby positively reflecting on performance and banking reputation. This includes directing special intervention efforts towards the Arab Islamic Bank and the Investment Bank to address the notable weaknesses in their disclosure practices during the study period. **Conclusion:** The study concludes that digital disclosure in the Palestinian banking sector has evolved from a mere regulatory formality into a strategic tool for enhancing market trust and competitive advantage. Therefore, banks must shift from formal/quantitative disclosure to qualitative disclosure that highlights the economic feasibility of digital transformation.

Keywords: Digital Transformation, Disclosure of Digitalization Indicators, Financial Performance, Palestinian Monetary Authority, Palestinian Banks.

أثر الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية

يعرب كُلاب[1,*]**، وريهام العجرمي**[1]**، ومحمد شحادة**[1]

تاريخ التسليم: (2025/11/4)، تاريخ القبول: (2025/12/19)، تاريخ النشر: (××××)

الملخص: الهدف: سعت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة ومستوى الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة لدى البنوك الفلسطينية المدرجة، وقياس مدى التباين في هذا الافصاح فيما بينها، فضلا عن تحديد أثره على أدائها المالي. **المنهجية**: تم اتباع منهج تحليل المحتوى للقوائم المالية السنوية لعينة بلغت (60 مشاهدة) من قطاع البنوك، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2013 و2022. واعتُمد مقياس عقل وزهري (2020) لقياس الافصاح عبر أبعاده الثلاثة: (1) الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول إليها، (2) الافصاح عن مخاطر الرقمنة وأساليب إدارتها، و(3) الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية. وجرى تحليل البيانات إحصائياً بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، بالاستناد إلى تقنيتي (Pooled OLS) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random-effect Model). **النتائج**: أظهرت النتائج عن عدم اتساق الممارسات المحاسبية بين البنوك الفلسطينية فيما يتصل بالافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة، رغم ملاحظة تحسن تدريجي في المستوى العام للافصاح خلال سنوات الدراسة. وسجّل بنك فلسطين المستويات الاعلى، مبرزاً ريادته في هذا المجال، بينما أظهر البنك الاسلامي الفلسطيني وبنك القدس مستويات أدنى في بعض الجوانب، في حين لُوحظ ضعفٌ عامٌ في مستويات الافصاح لدى البنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار. كما بيّنت النتائج وجود أثر إيجابي للافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وعن مخاطر الرقمنة وأساليب إدارتها على الاداء المالي للبنوك المدرجة؛ وفي المقابل، كان تأثير الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا أقل أهمية نسبياً. **التوصيات**: أوصت الدراسة بضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بوضع إطار إرشادي موحّد يحدد طبيعة ومضمون والحد الادنى لافصاحات مؤشرات الرقمنة وقواعد توحيد الممارسات. كما دعت إلى تنظيم ورش عمل تقنية ومنهجية مشتركة بين السلطة ومجالس إدارات البنوك لتدريب المحاسبين والمراجعين على معايير قياس وعرض هذه المؤشرات. وشملت التوصيات تشجيع البنوك على تعزيز مستوى التفصيل والشفافية في إفصاحاتها، بغية الحدّ من عدم تماثل المعلومات وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين، بما ينعكس إيجاباً على الاداء والسمعة المصرفية؛ مع توجيه جهود تدخلية خاصة نحو البنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار لمعالجة الضعف الملحوظ في ممارسات الافصاح لديهما خلال فترة الدراسة. **الخاتمة**: تخلص الدراسة إلى أن الإفصاح عن الرقمنة في القطاع المصرفي الفلسطيني لم يعد مجرد إجراء تنظيمي، بل أصبح أداة استراتيجية لتعزيز الثقة والميزة التنافسية؛ مما يستوجب الانتقال من الإفصاح الكمي الشكلي إلى الإفصاح النوعي الذي يبرز الجدوى الاقتصادية للتحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة، الاداء المالي، سلطة النقد الفلسطينية، البنوك الفلسطينية

1 Department of accounting, Faculty of Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Aqsa University, Gaza, Palestine.
* Corresponding author: yj.kolab@alaqsa.edu.ps
Orcid: 7791-0357-0002-0000

1 قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاقصى، غزة، فلسطين.
* الباحث المراسل: yj.kolab@alaqsa.edu.ps

المقدمة

تُعد الرقمنة أحد أهم التحولات التي يشهدها العالم اليوم؛ حيث تساعد التكنولوجيا المتطورة على تحسين الكفاءة والانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع البنوك، فالتقنيات الرقمية تتضمن عدداً من الميزات الجذابة التي تساعد البنوك في تحسين أداء أنشطتها التشغيلية بشكل كبير يشمل ذلك توفير خدمات مصرفية متنوعة أكثر كفاءة ومرونة وأماناً للعملاء وزيادة قدرتهم على الوصول اليها (بهلول، 2024؛ على، 2022؛ Nasiri وآخرون، 2022؛ Baker وآخرون، 2023؛ زهري وخميس، 2021؛ Reis وآخرون، 2018). وفي نفس الوقت يرى الباحثين أن الازمات الصحية مؤخراً COVID19 والتي عانت منها الدول بشكل عام والدول الناشئة بشكل خاص شكلت دافعاً إضافياً للقطاعات الاقتصادية وخصوصاً البنوك للاعتماد أكثر على الاساليب الحديثة في تقديم الخدمات التي ترتكز جوهرياً على روافد التكنولوجيا الرقمية والتي تقوم على فكرة تقديم الخدمة عن بعد دون حاجة متلقي الخدمة إلى الحضور شخصياً إلى البنك .

كما ويُعَدُّ الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة ممارسة مستحدثة وبالغة الاهمية في القطاع المصرفي خلال العقد الاخير. ويشمل هذا الافصاح جوانب متعددة، مثل التقنيات الرقمية المستخدمة، والاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا المالية، والمخاطر المرتبطة بها (عقل وزهري، 2020). وفي السياق الفلسطيني، لوحظ اهتمام متزايد بأبعاد هذا الافصاح في القوائم المالية للبنوك، الامر الذي يقتضي دراسة طبيعة هذه الممارسات ومحدداتها. كما يتطلب بحثًا معمقًا لتقييم أثرها على الاداء المالي للبنوك بشكل خاص، وعلى القطاع الاقتصادي بشكل عام. وتزداد أهمية هذه الدراسة نظرًا للطبيعة عالية المخاطر التي تتسم بها البيئة الفلسطينية بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلي (Kullab & Yan, 2018)، فضلا عن غياب وجود ضوابط وتشريعات صريحة ومفصلة لتنظيم هذه الممارسات المحاسبية.

مفهوم الافصاح المحاسبي

يعتبر الافصاح المحاسبي أحد الجوانب الرئيسية في مجال المحاسبة، حيث يقوم الافصاح المحاسبي بتوفير المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات والمؤسسات للمستخدمين الداخليين والخارجيين. يهدف الافصاح المحاسبي إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في عمليات المحاسبة، وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ القرارات المالية المستنيرة والمخططة.

عرفت المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الافصاح بأنه إعلان الوحدة الاقتصادية عن جميع المعلومات التي تُمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها وأثارها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها. كما وعرفت هيئة سوق راس المال الفلسطينية الافصاح بانه الكشف عن المعلومات والامور الجوهرية التي تهم المستثمرين الحاليين والمستقبليين والجمهور، والتي تؤثر أو قد تؤثر في سعر الاوراق المالية (عابد، 2018).

مفهوم الرقمنة المالية

الرقمنة المالية هي عملية تحويل الخدمات المالية التقليدية إلى نظام رقمي يستند إلى التكنولوجيا ويستخدم الحوسبة والانترنت والتطبيقات الذكية للهواتف لتحسين تجربة المستخدم وتسهيل عمليات المال والبنوك والاعمال المالية الاخرى. تشمل هذه الخدمات والتطبيقات الحوالات عبر الانترنت، والدفع الالكتروني، والخدمات المالية الرقمية المتعلقة بالاستثمار والتأمين وإدارة الاموال والقروض وغيرها (عقل وزهري، 2020: Reis واخرون، 2018).

كما ويعرفها علي (2022) أنها دمج التكنولوجيا الرقمية والتقنيات المستحدثة في جميع الاعمال والخدمات لتحسين نوعية الخدمات المالية وابتكار منتجات وخدمات جديدة تُمكن البنوك من اختراق الاسواق المحلية والدولية.

وتهدف الرقمنة المالية إلى تحسين سرعة وكفاءة العمليات التشغيلية اليومية وتعزيز الامان في المعاملات المالية، وتوفير خدمات مالية مرنة ومناسبة لمختلف الشرائح العمرية والاحتياجات، وتمكين الوصول إلى الخدمات لجميع الافراد سواء في المناطق الحضرية أو الريفية.

الافصاح عن مؤشرات الرقمنة من منظور مهني ومحاسبي

متطلبات لجنة بازل III

تناول المبدأ (28) من مبادئ بازل III المعنون بـ "متطلبات الافصاح والشفافية" ضرورة قيام البنوك المركزية كسلطة إشرافية ورقابية بإلزام القطاعات المصرفية بنشر المعلومات الكمية والنوعية عن الرقمنة المصرفية بانتظام وعلى أساس موحد ومناسب، بحيث يسهل الوصول إليها والتحقق من حالتها وأدائها ومدى تعرضها للمخاطر، والاستراتيجيات التي تتبناها لإدارة تلك المخاطر ومدى تطبيقها لقواعد الحوكمة. كما يجب على البنوك المركزية مطالبة جميع المؤسسات المالية بالالتزام بمعايير المحاسبة الخاصة بها وتفعيل متطلبات الافصاح عن الرقمنة والتي تعزز عدة خصائص منها القابلية للمقارنة ومدى الملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب (Aryani, 2016؛ علي، 2022).

معايير المحاسبة عن الاستدامة

أصدر مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة (SASB) عام 2014 معايير محاسبة الاستدامة مصنفة وفقاً للقطاعات الاقتصادية ومنها معايير محاسبة الاستدامة رقم (FNO101) للبنوك ليرشد إفصاحات البنوك عن أربع مجالات للاستدامة هم (الشمول المالي والطاقة الاستيعابية-خصوصية العملاء وأمن البيانات- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية – إدارة

ACCEPTED

المخاطر النظامية) بهدف توفير المعلومات التي تساعد في فهم ومعرفة مدى مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أهم ما جاء بهذا المعيار وله علاقة بالإفصاح عن مؤشرات الرقمنة هو المجال الثاني، والذي يطلُب من البنوك الافصاح عن مخاطر أمن البيانات وخصوصية العملاء والاليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق العملاء، حيث تعد حماية البيانات الشخصية للعملاء مسؤولية أساسية للبنوك، وأن البنوك التي تفشل في حماية هذه البيانات تكون معرضة لفقدان ثقة العملاء وبالتالي انخفاض الايرادات (عقل وزهري، 2020؛ علي، 2022).

توجيهات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية

على الرغم من التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في فلسطين تسعى الجهات الفاعلة في البيئة الفلسطينية وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية إلى التغلب على تلك التحديات وتحسين نقاط القوة وفق خطة تنموية فلسطينية تهدف إلى تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني لدى المستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين واللوائح والتعليمات وآخرها تعليمات رقم (2021/8) والخاص ببرنامج تمويل التحول الرقمي التي من شأنها حث قطاع البنوك في فلسطين على تطوير قدراتها في مجال الرقمنة وإنشاء منتجات أو خدمات رقمية مختلفة للحد من العقبات التي تسببها الحواجز المادية وتبسيط سلاسل التوريد والقيمة وتوفير التسليم السريع للسلع والخدمات والاستفادة من التكنولوجيا في حل المشكلات المعقدة وتشجيع اعتماد التطورات التكنولوجية في سوق الخدمات المالية واعتماد تكنولوجيات متقدمة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والاستثمار في مجال التواصل الرقمي من خلال التطبيقات واللوحات والادوات الرقمية ورقمنة التجارة الالكترونية والبنية التحتية لتسهيل عملية التحول الرقمي في مجال التجارة الالكترونية.

وفيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة والتي تشمل الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية والافصاح عن مخاطر الرقمنة وأساليب إداراتها والافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية؛ تم مراجعة جميع التعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية لآخر عشر سنوات ولوحظ غياب التعميمات والتعليمات المتخصصة والمفصلة ذات العلاقة بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة كونه أحدث أنواع الإفصاحات على مستوى العالم بالرغم من غزارة التعميمات المرتبطة بحث قطاع البنوك على مواكبة استخدام التكنولوجيا الرقمية. ولكن بشكل عام أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات رقم (2010/4) الخاص بالإفصاح وأخلاقيات العمل ومعالجة الشكاوى حيث حثت هذه التعليمات بشكل عام البنوك على تعزيز إجراءات الافصاح والشفافية في الجهاز المصرفي الفلسطيني وامتثالا للمعايير الدولية في مجال الافصاح وإعداد التقارير المالية وذلك من خلال تأكيدها على البنوك الفلسطينية بتطبيق متطلبات الدعامة الثالثة من اتفاق بازل II وذلك من خلال الالتزام مرحلياً بمتطلبات الافصاح ودورية الافصاح؛ يشمل ذلك الافصاح عن أية معلومات تتصف بالاهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الاطراف المعنية.

الاسهام العلمي

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت أثر التحول الرقمي، إلا أن هذه الدراسة تقدم إسهاماً علمياً ثلاثي الابعاد للأدبيات المحاسبية والمصرفية: **أولا**: معالجة الفجوة بين التطبيق والافصاح: تتجاوز الدراسة التركيز التقليدي على "تبني التكنولوجيا والذي ساد في الدراسات السابقة، لتركز على "الافصاح المحاسبي" عنها. وهي بذلك تقدم دليلا تجريبياً نادراً على أن القيمة الاقتصادية للرقمنة لا تتولد فقط من التشغيل، بل من المحتوى المعلوماتي الذي يتم إيصاله لأصحاب المصالح، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات. **ثانياً**: خصوصية البيئة (بيئة الصراع): تنفرد الدراسة باختبار نموذج الافصاح الرقمي في بيئة عالية المخاطر واللايقين (فلسطين). وتقدم الدراسة طرحاً جديداً مفاده أن الافصاح عن "إدارة مخاطر الرقمنة" في البيئات غير المستقرة سياسياً يلعب دوراً مضاعفاً في تعزيز "الشرعية المؤسسية" والثقة، بشكل يفوق تأثيره في البيئات المستقرة. **ثالثاً**: التأصيل لمنهجية القياس: تساهم الدراسة في ترسيخ منهجية قياس كمي للإفصاح النوعي عن الرقمنة باستخدام تحليل المحتوى (مقياس عقل وزهري، 2020) في بيئة تفتقر لتعليمات إفصاح رسمية، مما يمهد الطريق للباحثين وصناع القرار لتطوير مؤشر قياسي موحد لقياس النضج الرقمي من خلال التقارير المالية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يعتبر الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة والتكنولوجيا في سياق الثورة الرقمية التي يشهدها القطاع المصرفي من أحدث أنواع الإفصاحات المحاسبية ذات العلاقة بأداء البنوك في الوقت الحاضر، وذلك لان الرقمنة والتكنولوجيا في قطاع البنوك تشهد تطورات سريعة ومخاطر متزايدة حيث أصبحت الرقمنة والتكنولوجيا جزءًا أساسياً من عمليات التشغيل للقطاع المصرفي وازداد الاعتماد عليها بشكل أكبر بعد جائحة COVID19. وتحديداً تواجه البنوك المدرجة في بورصة فلسطين تحديات معقدة لاستخدام تلك التقنيات الرقمية والافصاح المحاسبي عنها، نظراً لان البيئة الفلسطينية بيئة عالية المخاطرة نتيجة إجراءات الاحتلال الاسرائيلي وسياساته الاحتلالية (Kullab *et al.*, 2022). بالإضافة الى غياب الضوابط والتشريعات الصريحة والتفصيلية المرتبطة

ACCEPTED

بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة في البيئة الفلسطينية.

لذلك تسعى هذه الدراسة الى استكشاف طبيعة الممارسات المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة في البنوك الفلسطينية وأثر تلك الممارسات المحاسبية على الاداء المالي للبنوك.

علماً بأنه تم اعتماد مقياس عقل وزهري (2020) المختص بأبعاد لإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة والمكون من ثلاثة ابعاد، للاطلاع على تفاصيل هذا المقياس انظر الملحق رقم (1).

وبناءً على ما سبق فقد تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على الاسئلة الرئيسية التالية:

1. ما مستوى الافصاح عن مؤشرات الرقمنة (المكونة من ثلاثة ابعاد) في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
   - الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات،
   - الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها،
   - الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية
2. ما مستوى التباين في الافصاح عن تلك المؤشرات بين البنوك المدرجة؟
3. ما أثر الافصاح عن مؤشرات الرقمنة (المكونة من ثلاثة ابعاد) على الاداء المالي للبنوك المدرجة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

1. قياس طبيعة ومستوي الافصاح عن مؤشرات الرقمنة في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
2. قياس مستوي التباين في الافصاح عن تلك المؤشرات بين البنوك المدرجة.
3. معرفة أثر الافصاح عن مؤشرات الرقمنة على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

أهمية الدراسة

الاهمية العلمية

يساهم البحث في إثراء المعرفة العلمية حول طبيعة الممارسات المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن المؤشرات الرقمية في البيئة الفلسطينية. وكذلك إثراء المعرفة العلمية المرتبطة بتلك الممارسات المحاسبية على الاداء المالي للبنوك سيما في ظل قلة البحوث والدراسات التي تناولت الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة وأثرها على العديد من الجوانب الاقتصادية للشركات.

الاهمية العملية

تبرز الاهمية العملية للدراسة من خلال الخروج بتوصيات لصناع القرار ومشرعين القوانين في البيئة الفلسطينية من شأنها تصويب وضبط الممارسات المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة وطبيعة أثرها على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية.

مراجعة الادبيات وتطوير الفرضيات

ركزت معظم الادبيات المحاسبية والمالية المعاصرة على جدوى تطبيق التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية (FinTech)، حيث ساد اتجاه عام يؤيد وجود علاقة إيجابية بين تبني القنوات الرقمية (مثل الانترنت البنكي والهاتف المحمول) وتحسن المؤشرات المالية كالربحية والعائد على الاصول. وقد دعمت هذا التوجه دراسات تجريبية في بيئات متعددة، منها دراسة (Baker *et al.*, 2023) في منطقة الخليج العربي، و (Do *et al.*, 2022) في فيتنام، ودراسات أخرى في سياقات ناشئة مثل (Yasin, 2018) في إثيوبيا، و (Wadesango & Magaya, 2018) في زيمبابوي، و (Harelimana, 2017) في رواندا والتي عزت هذا الأثر الايجابي إلى دور التكنولوجيا في خفض التكاليف التشغيلية وزيادة إيرادات الخدمات، وعلى نحو مماثل، أشار كل من (الهاشمي وصادق، 2021) في دراسة حالة لبنك سعودي، و (عبد المجيد، 2020) في دراسة بنك جزائري، إلى أن التحول الرقمي ساهم في زيادة الدخل الصافي وتحسين الاداء العام للمؤسسات. كما قدمت دراسة (Shahabi & Faezy, 2019) نموذجاً تحليلياً أظهر أنه على الرغم من التكاليف الاولية للاستثمار في الخدمات الالكترونية، فإن الربحية تزداد بشكل كبير بمرور الوقت مع انخفاض التكاليف وزيادة إيرادات الرسوم. وفي المقابل، قدمت دراسات أخرى رؤية أكثر تحفظاً، مشيرة إلى أن مجرد "الكثافة الرقمية" لا يضمن النجاح المالي التلقائي، بل إن العبرة تكمن في "النضج الرقمي" والادارة الاستراتيجية للتكنولوجيا كما أوضحت دراسة (Nasiri *et al.*, 2022). هذا التباين في النتائج يوجه الانظار نحو متغير جوهري آخر قد يمثل الحلقة المفقودة في تفسير العلاقة بين الرقمنة والاداء، وهو الشفافية والافصاح المحاسبي عن تلك الممارسات.

وعلى الرغم من ثراء الادبيات المتعلقة بالتطبيق التقني، تبرز فجوة واضحة فيما يخص الافصاح المحاسبي عنه؛ إذ تجادل الدراسات الحديثة بأن القيمة الاقتصادية للرقمنة لا تكتمل إلا بإيصالها لأصحاب المصالح لتقليل "عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry). وفي هذا السياق، تعد دراسة علي (2022) ودراسة (Sun & Shi, 2023) من الاعمال التأسيسية التي نقلت التركيز البحثي من "امتلاك

ACCEPTED

التكنولوجيا" إلى "الافصاح عنها"، مبرهنة على أن السوق يستجيب إيجابياً لشفافية الافصاح الرقمي، حيث يعمل هذا الافصاح كآلية إشارة(Signaling) تعزز الثقة وتخفض تكلفة المخاطر المتصورة لدى المستثمرين والمودعين.

وبناءً على هذا المنظور، وتطبيقاً لنموذج (عقل وزهري، 2020) كإطار نظري للقياس، يمكن بناء فرضيات الدراسة استناداً إلى المنطق الاقتصادي لكل بُعد من أبعاد الافصاح. ففيما يتعلق بالإفصاح عن قنوات الخدمات الرقمية (البعد الاول)، ونظراً لان الادبيات أثبتت جدوى هذه القنوات في جذب الودائع، فمن المنطقي افتراض أن الافصاح التفصيلي عن توفرها وسهولة الوصول إليها سيعظم هذا الاثر من خلال جذب شريحة أوسع من العملاء، مما يقود للفرضية الاولى. أما بالنسبة للإفصاح عن مخاطر الرقمنة (البعد الثاني)، فبما أن التحول الرقمي يخلق مخاطر تشغيلية وسيبرانية جديدة قد تهدد استقرار البنك، فإن الافصاح الصريح عن استراتيجيات إدارة هذه المخاطر—امتثالا لمتطلبات الشفافية—يصبح ضرورة حتمية لطمأنة المستثمرين وخفض علاوة المخاطرة، وهو ما يُتوقع أن ينعكس إيجابياً على الاداء المالي (الفرضية الثانية). وأخيراً، وفي ظل التحول نحو نماذج "الابتكار المفتوح"، يُعد الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا (البعد الثالث) مؤشراً استراتيجياً على الكفاءة التشغيلية المستقبلية وقدرة البنك على مواكبة التطور، مما يدعم فرضية وجود أثر إيجابي لهذا النوع من الافصاح على الاداء المالي (الفرضية الثالثة). وعليه تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة (الذي تناول التباين في الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة بين البنوك المدرجة): تماشياً مع ما توصلت إليه دراسة (علي، 2022) في البيئة المصرية من وجود تباين كبير في ممارسات الافصاح، ونظراً لغياب ضوابط وتشريعات فلسطينية صريحة ومفصلة تنظم هذا الافصاح، فإنه من المتوقع وجود تباين مماثل في البيئة الفلسطينية. وعليه، تُصاغ الفرضية الصفرية لاختبارها إحصائياً كالتالي:

H_1: لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في مستوى الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة بين البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضيات المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة (الذي تناول أثر الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة على الاداء المالي): بناءً على التوقع النظري بين مستويات الافصاح المحاسبي، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وتعزيز ثقة المستثمرين، ودعم الاداء المالي كما أشارت له الدراسات (Sun & Shi, 2023; Baker *et al.*, 2023; Do *et al.*, 2022)، سيتم اختبار أثر كل بُعد من أبعاد الافصاح (وفق مقياس عقل وزهري، 2020) على الاداء المالي:

الفرضية المتعلقة بالبُعد الاول (قنوات الخدمات المصرفية الرقمية): وفق نظرية الاشارة (Signaling Theory) إن الافصاح التفصيلي والشفاف عن قنوات الخدمة الرقمية المتاحة ومستوى إمكانية الوصول إليها (Accessibility) لا يعد مجرد التزام شكلي، بل هو إشارة قوية يرسلها البنك إلى السوق. هذه الاشارة تدل على نضج الرقمي والتزام برضا العميل وقدرة البنك على خفض تكاليف الوكالة (Agency Costs) المرتبطة بالتعامل المباشر والمكلف في الفروع. وعليه عندما يرى المستثمرون والمودعون أن البنك يستثمر في قنوات خدمة حديثة وفعالة ويفصح عنها، يفسرون ذلك على أنه مؤشر لزيادة الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية، مما يدعم المركز المالي للبنك ويزيد من جاذبيته. وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

H2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$PER_{it} = \beta0 + \beta1(DBSCD_{it}) + \beta2(SIZE_{it}) + \beta3(AGE_{it}) + \beta4(LIV_{it}) + \beta5(TYPE_{it}) + \beta6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

الفرضية المتعلقة بالبُعد الثاني (مخاطر الرقمنة المصرفية): وفق نظرية الوكالة (Agency Theory) وفي ظل الثورة الرقمية، تنشأ مخاطر جديدة مثل المخاطر السيبرانية ومخاطر استمرارية الاعمال، وهي مخاطر قد لا يكون المساهمون والمودعون على دراية كاملة بمدى إدارتها. يمثل الافصاح عن استراتيجيات إدارة هذه المخاطر آلية حيوية لتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين الادارة وأصحاب المصالح الخارجيين. هذا الافصاح يعزز ثقة السوق في استدامة البنك وقدرته على حماية أصوله وودائع عملائه، مما يخفض من علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون، وبالتالي يؤثر إيجاباً على سعر سهم البنك وأدائه المالي. وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

H3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$PER_{it} = \beta0 + \beta1(BDRD_{it}) + \beta2(SIZE_{it}) + \beta3(AGE_{it}) + \beta4(LIV_{it}) + \beta5(TYPE_{it}) + \beta6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

ACCEPTED

الفرضية المتعلقة بالبُعد الثالث (الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا): وفق نظرية الاشارة (Signaling Theory) وفي سوق تنافسي سريع التغير، يُنظر إلى الشراكات التقنية (مثل شراكات FinTech أو الشركات السحابية) على أنها دليل على التزام البنك بالابتكار والقدرة على البقاء في الطليعة التنافسية. الافصاح عن هذه الاتفاقيات يمثل إشارة إيجابية للمستثمرين بأن البنك يتبنى استراتيجية "الابتكار المفتوح"، مما يقلل من مخاوفهم بشأن التقادم التكنولوجي للبنك. وبالتالي، فإن هذا الافصاح يمنح البنك شرعية وحضور أكبر في استخدام التكنولوجيا الحديثة ويعزز موقعه التنافسي، مما يزيد الثقة فيه وبالتالي يزيد من تدفق الاستثمارات إليه الامر الذي سينعكس بالإيجاب على الاداء المالي للبنك. وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

H4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة للإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$PER_{it} = \beta 0 + \beta 1(ADFTD_{it}) + \beta 2(SIZE_{it}) + \beta 3(AGE_{it}) + \beta 4(LIV_{it}) + \beta 5(TYPE_{it}) + \beta 6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (3)$$

والملحق رقم 2 يوضح نوع وطرق قياس متغيرات الدراسة.

منهجيــة الدراسة

تـم اعتماد الـمنهج الـوصفي الـتحليلي مع استخدام بيانات ثانوية وتحليل كمي ونوعي (تحليل محتوى) من أجل تحقيق أهداف البحث.

مصدر البيانات وطريقة القياس

مصدر البيانات: بيانات ثانوية —القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة لكل بنك.

طريقة قياس الاداء المالي (المتغير التابع): تم اعتماد العائد على الاصول كمقياس للأداء المالي للبنوك (Nasiri *et al.*, 2022: علي، 2022: Shahabi & Yunita, 2021: Faezy,2019: Wadesango & Magaya. ,2020: Harelimana,2017: الكوني وآخرون، 2025) انظر الملحق رقم 2.

طريقة قياس مؤشرات الرقمنة (المتغير المستقل): تم استخدام مقياس عقل وزهري (2020)، ولتطبيق هذا المقياس تم استخدام منهجية تحليل المحتوى (Content Analysis) للتقارير السنوية، وتمت عملية الترميز (Coding) وفقاً للألية التالية لضمان الموضوعية: تم تحويل المعلومات النوعية (النصوص الوصفية حول مؤشرات الرقمنة) إلى بيانات كمية. وتم تخصيص قيمة (1) في حال الافصاح عن البند بشكل واضح ومحدد، وقيمة (0) في حال عدم الافصاح أو الافصاح بشكل عام وغامض لا يمكن قياسه. وتم تطبيق هذا الترميز على القائمة المرجعية المكونة من الابعاد الثلاثة انظر الملحق رقم (1).

ولتعزيز موثوقية النتائج وتقليل التحيز الذاتي، لم يعتمد الباحث على عملية ترميز واحدة. بل تم تعيين (باحث مساعد) للمساهمة في تحليل المحتوى. قام كلا المحللين (الباحث الاساسي والمحلل المساعد) بترميز عينة عشوائية من التقارير المالية.

وفيما يتعلق بمعالجة اختلافات الترميز، تم استخدام نسبة الاتفاق البسيطة (Percent agreement). وقد أسفرت عملية الترميز المشتركة عن نسبة اتفاق بلغت (90%). وتمت معالجة الاختلافات المتبقية (10%) من خلال جلسة مناقشة بين الباحثين للوصول إلى اتفاق نهائي حول القيمة الصحيحة (0 أو 1) لكل بند مختلف عليه، قبل اعتماد البيانات النهائية لإجراء التحليل الاحصائي.

تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة في نموذج الانحدار بهدف عزل تأثير المتغير المستقل الاساسي (الافصاح عن مؤشرات الرقمنة) والتأكد من أن الاثر المقاس يعود للإفصاح وليس لعوامل أخرى معروفة تؤثر جوهرياً في الاداء المالي للمصارف. ويستند اختيار هذه المتغيرات إلى أدبيات المحاسبة المصرفية والمالية، وهي:

المتغير الضابط حجم البنك (SIZE): يُعد حجم البنك (المُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول) مؤثراً رئيسياً في الاداء المالي (كُلاب وعابدين، 2023: Sun & Shi,2023: علي، 2022: Yasin, 2018: Nour *et al.*, 2020). حيث تم إدراجه للتحكم في تأثير وفورات الحجم (Economies of Scale)؛ فالبنوك الاكبر حجماً غالباً ما تستفيد من تنويع المحافظ بشكل أفضل، وتقليل المخاطر، وامتلاك الموارد اللازمة للاستثمار في التكنولوجيا، مما يؤثر مباشرة على الربحية. عمر البنك (AGE): تم إدراجه للتحكم في تأثير الخبرة المؤسسية والسمعة (كُلاب وعابدين، 2023: كُلاب، 2022). حيث قد تتمتع البنوك القديمة باستقرار أكبر في قاعدة العملاء والخبرة في إدارة الدورات الاقتصادية، بينما قد تتسم البنوك الاحدث بقدرة أكبر على التكيف والابتكار الرقمي. الرافعة المالية (LEV): تم إدراجه هذا المتغير للتحكم في مستوى المخاطر المالية للبنك (kullab & Yan, 2018; Guan *et al.*, 2019). حيث أن نسبة الرافعة المالية (إجمالي الالتزامات/إجمالي الاصول) هي محدد رئيسي لقرارات البنك في تحمل المخاطر؛ فكلما زادت، زادت المخاطر المتوقعة، وبالتالي قد يرتفع العائد المتوقع. يجب عزل هذا الاثر لضمان أن الاداء المقاس ليس ناتجاً عن الهيكل التمويلي للبنك. نوع

ACCEPTED

البنك (TYPE): تم إدراجه كمتغير وهمي للتحكم في الفروق الجوهرية بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية (Kullab & Yan, 2018: Kullab *et al.*, 2025: Abdeljawad *et al.*, 2024). هذه الفروق تشمل نموذج الاعمال، الإطار التنظيمي، ونوع المخاطر، وهي عوامل تؤثر بشكل مستقل في قرارات الافصاح والاداء المالي في البيئة الفلسطينية. أوقات الازمات (CRISIS): متغير وهمي ضروري للتحكم في تأثير الصدمات الخارجية الكلية (Macroeconomic Shocks) التي تؤثر على القطاع المصرفي بأكمله بغض النظر عن الاداء الفردي للبنك (مثل تداعيات الحروب أو جائحة كورونا) (كلاب وعابدين، 2023: Kullab *et al.*, 2025: Abdeljawad *et al.* 2024). إدراج هذا المتغير يمنع أن يُعزى انخفاض أو ارتفاع الاداء خلال فترة معينة بشكل خاطئ إلى متغير الافصاح عن مؤشرات الرقمنة. الزمن (السنوات) (YEAR): تم استخدام متغير وهمي يعبر عن السنوات للتحكم في التأثيرات الزمنية غير الملحوظة (Unobserved Temporal Effects). هذا يضمن أن النموذج يفسر أي تغييرات مشتركة تؤثر على جميع البنوك في سنة معينة (مثل تغيرات بسيطة في اللوائح المصرفية العامة أو تغيرات في معدل التضخم) (Kullab *et al.*, 2025: Mateev *et al.*, 2023: كُلاب، 2022).

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يتكون من جميع البنوك المدرجة وعددهم (6) بنوك مسجلة ومدرجة حتى تاريخ 2022/12/31.

بخصوص عينة الدراسة، تم تجميع البيانات المالية من خلال سلسلة زمنية مدتها (10) سنوات من (2013 حتى2022)، حيث تم اعتماد المشاهدات التي تحقق الشرطين التاليين:

- ألا تكون البنوك قد أُدرجت حديثاً في البورصة.
- ألا تكون البيانات مفقودة لبعض البنوك لبعض سنوات الدراسة.

وبذلك أصبحت مشاهدات عينة الدراسة — التي استوفت الشروط السابقة واكتملت بياناتها المالية اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة — عددًا مقداره 60 مشاهدة. واعتمد الجانب التحليلي من الدراسة أسلوب تحليل الانحدار: معتمدا على تقنية البيانات المجمعة (Pooled Data) وتقنية (GLS) ذات التأثيرات العشوائية، لملاءمتهما أهداف الدراسة وحجم العينة وخصوصية السوق الفلسطيني، الذي يشهد اضطراباتٍ حادة نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وسياساته التي أثّرت على اتساق البيانات.

مع العلم بأنه تم اختبار نموذج الاثار الثابتة (FE) كخطوة أولى لمعرفة ما إذا كانت الفروقات بين البنوك ذات دلالة إحصائية. وقد أظهرت نتائج اختبار F (الخاص بنموذج FE) أن مستوى الاهمية (P-value) كان مرتفعاً جداً (أي عدم دلالة إحصائية). تشير هذه النتيجة الحاسمة إلى أن نموذج الاثار الثابتة غير ملائم للبيانات، وأن الاثار الفردية للبنوك يمكن دمجها ضمن حد الخطأ العشوائي، مما يبرر الانتقال إلى اعتماد نموذج الاثار العشوائية (RE) لكونه يوفر تقديرات أكثر كفاءة واتساقاً لبيانات اللوحة، مع الاخذ في الاعتبار أن الخصائص الفردية غير الملحوظة للبنوك يتم التقاطها ضمن حدود الخطأ العشوائي. ولتعزيز متانة النتائج، تم استخدام نموذج الانحدار المجمّع العادي (Pooled OLS) كنموذج تدعيمي للمقارنة.

نتائج الدراسة

إجابة السؤال الاول والثاني:

1. ما مستوى الافصاح عن مؤشرات الرقمنة (مكونة من ثلاثة ابعاد) في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
   - الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات،
   - الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها،
   - الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية.
2. ما مستوى التباين في الافصاح عن تلك المؤشرات بين البنوك المدرجة؟

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الافصاح عن مؤشرات الرقمنة في البنوك الفلسطينية، والكشف عن مدى التباين في هذا الافصاح بين البنوك المختلفة. ولتحقيق هذه الاهداف، تم تطبيق منهج تحليل المحتوى (Content Analysis) على القوائم المالية السنوية المنشورة للبنوك الفلسطينية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2013 حتى 2022. وقد تم الاعتماد على المقياس الذي طوّره عقل وزهري (2020) كأداة رئيسية لجمع البيانات وقياس درجة الافصاح عن مؤشرات الرقمنة. وفي مرحلة تالية من التحليل، جرى حساب المتوسط الحسابي لكل بُعد من أبعاد الافصاح الواردة في المقياس، وذلك لكل بنك على حدة، ومن ثم تم ترتيب البنوك بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها.

تبين النتائج في الملحق رقم (3)، علماً بأن وفقاً لمقياس عقل وزهري (2020) ملحق رقم (1) القيمة العظمى للبعد الاول؛ الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات تبلغ 10 نقاط أي أن البنك قام بالإفصاح عن جميع البنود ذات العلاقة بهذا البعد. والقيمة العظمى للبعد الثاني؛ الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها تبلغ 12 نقطة أي أن البنك قام بالإفصاح عن جميع البنود ذات العلاقة بهذا البعد. والقيمة العظمى للبعد الثالث؛ الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا

ACCEPTED

الرقمية والمالية تبلغ 4 نقاط أي أن البنك قام بالإفصاح عن جميع البنود ذات العلاقة بهذا البعد.

من خلال الملحق رقم (3) تبين وجود تباين كبير في ممارسات الافصاح عن المؤشرات الرقمنة بين البنوك الفلسطينية، الامر الذي لا يتفق مع الفرضية المصاغة والتي نصت على أنه لا يوجد تباين في الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة بين البنوك المدرجة؛ وبالتالي لا يمكن قبول هذه الفرضية (الفرضية الصفرية)، وعليه تم تبني الفرضية البديلة والتي تشير ضمناً إلى أنه يوجد تباين في الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة بين البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. حيث تبين أن بنك فلسطين هو الاعلى من حيث متوسط جميع مؤشرات الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة؛ هذا إن دل فهو دلالة على ريادة بنك فلسطين من حيث الافصاح عن جميع مؤشرات الرقمنة الثلاثة الامر الذي من المتوقع أن يصب في تحسين أداء البنك. بينما حل البنك الوطني في المركز الثاني من حيث متوسط الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات ومتوسط الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية؛ هذا إن دل فهو دلالة على مثابرة البنك الوطني في تحسين مستويات الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الامر الذي من المتوقع أن يصب في تحسين أداء البنك. في حين حل بنك القدس في المركز الثاني كذلك من حيث متوسط الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها؛ هذا إن دل فهو دلالة على مثابرة بنك القدس في رفع مستويات الافصاح ذات العلاقة ما أمكن ذلك في محاولة منه لمواكبة مستجدات الافصاح المحاسبي الامر الذي من المتوقع أن يصب في تحسين أداء البنك مستقبلا كما في الملحق رقم (3).

وحل في المراتب الاخيرة على التوالي بنك الاستثمار والبنك الاسلامي العربي من حيث متوسط الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات، وكذلك حل في المراتب الاخيرة على التوالي البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني من حيث متوسط الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها. وكذلك حل في المراتب الاخيرة على التوالي البنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار وبنك القدس حيث لم تقم هذه البنوك بالإفصاح عن أي شيء عبر سنوات الدراسة العشرة فيما يتعلق بالاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية. والملاحظ مما سبق انه يوجد ضعف عام في مستويات الافصاح ذات العلاقة يعاني منه على الوجه الخصوص البنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار، وضعف جزئي يعاني منه البنك الاسلامي الفلسطيني وبنك القدس في بعض جوانب الافصاح الرقمي.

تحليل اتجاه متغيرات الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة عبر سنوات الدراسة

تحليل اتجاه المتغير المستقل الاول الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات

الملحق رقم (4) يوضح تحليل اتجاه المتغير المستقل الاول الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات عبر سنوات الدراسة العشرة لجميع البنوك الفلسطينية المدرجة.

ومن أجل تبسيط وتوضيح محتوى الملحق (4) تم رسم الشكل البياني التالي شكل رقم (1) والذي يعبر عن تحليل اتجاه متوسط الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات لجميع البنوك الفلسطينية المدرجة عبر سنوات الدراسة العشرة، علماً بأن وفقاً لمقياس عقل وزهري (2020) المعتمد لهذه الدراسة الملحق رقم (1) أن القيمة العظمى لبعد الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات تبلغ 10 نقاط أي أن البنك قام بالإفصاح عن جميع البنود ذات العلاقة بهذا البعد.

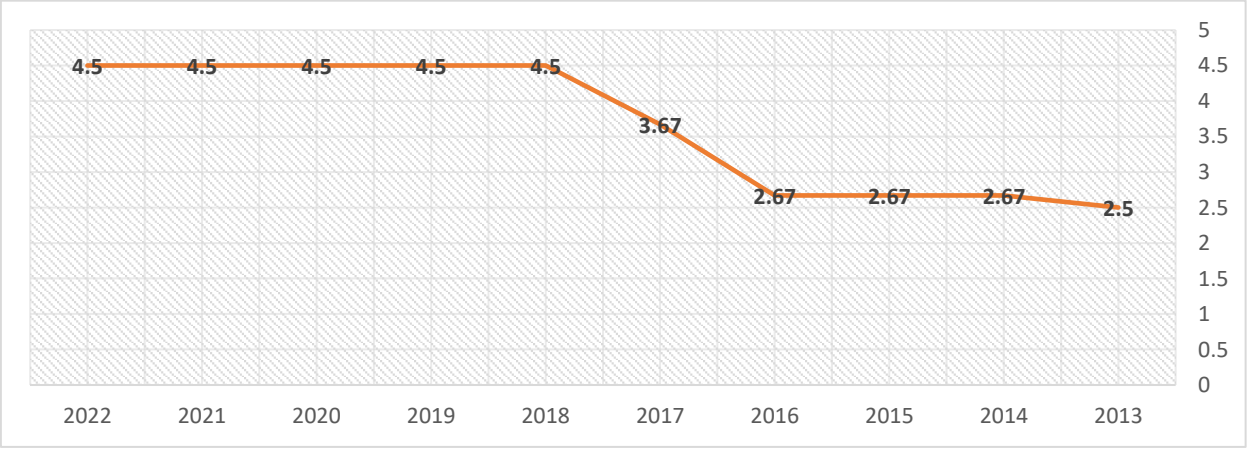

شكل (1): تحليل اتجاه متوسط الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات لجميع البنوك خلال العشر السنوات.

وبالنظر الى الشكل رقم (1)، يمكن ملاحظه أن مسار متوسط الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات للبنوك الفلسطينية يتخذ شكل تصاعدي عبر سنوات الدراسة العشرة، حيث بلغ متوسط

ACCEPTED

الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية للبنوك الفلسطينية في سنة 2013 ما يقارب 2.5 نقطة ثم صعد بشكل طفيف المؤشر في الاعوام من 2014 و 2015 و 2016 ليصبح ما يقارب 2.67 نقطة عبر تلك السنوات، ثم بعد ذلك ارتفع بشكل ملحوظ مره آخري في العام 2017 ليصبح ما يقارب 3.67 نقطة، ثم بعد ذلك صعد مره أخرى بشكل ملحوظ المؤشر في الاعوام من 2018 حتى العام 2022 ليصبح ما يقارب 4.5 نقطة عبر تلك السنوات. وعليه يمكن استنتاج ان الاتجاه العام لمتوسط الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات للبنوك الفلسطينية اتجاه إيجابي خلال فترة الدراسة. وما سبق يمثل دلالة إيجابية على أداء مجالس الادارة في البنوك الفلسطينية على سعيها المستمر في تحسين مستويات الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول لهذه الخدمات في قوائمها المالية، وهذا من شأنه أن يساهم في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية للبنوك.

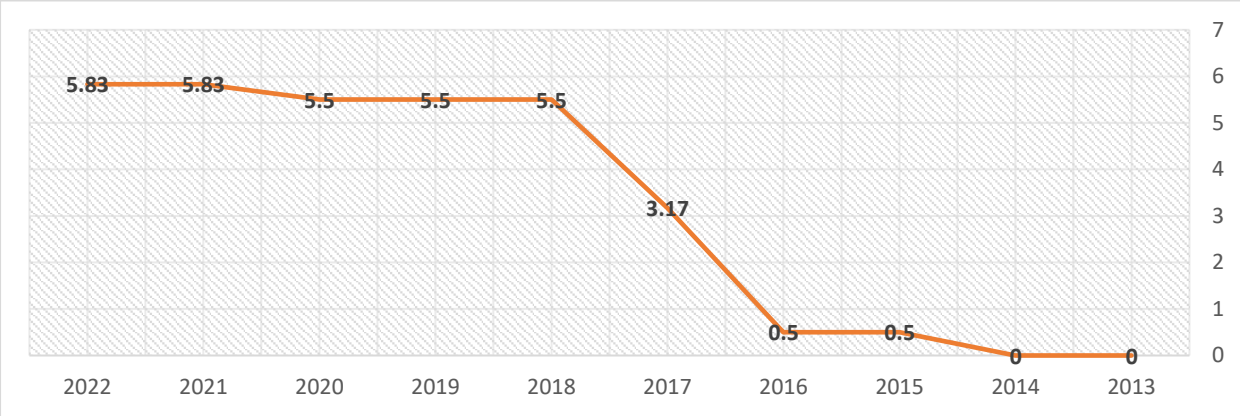

شكل (2): تحليل اتجاه متوسط الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها لجميع البنوك خلال العشر السنوات.

وبالنظر إلى الشكل رقم (2)، يمكن ملاحظه أن مسار متوسط الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها للبنوك الفلسطينية يتخذ شكل تصاعدي عبر سنوات الدراسة العشرة، حيث يتضح من الشكل أن البنوك الفلسطينية خلال العامين 2013 و 2014 لم تقم بأي نوع من أنواع الإفصاحان المرتبطة بمخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها، ثم صعد بشكل طفيف المؤشر في الاعوام من 2015 و 2016 ليصبح ما يقارب 0.5 نقطة عبر تلك السنوات، ثم بعد ذلك ارتفع بشكل ملحوظ مره أخري في العام 2017 ليصبح ما يقارب 3.17 نقطة، ثم بعد ذلك صعد مره أخرى بشكل ملحوظ المؤشر في الاعوام من 2018 و 2019 و 2020 ليصبح ما يقارب 5.5 نقطة عبر تلك السنوات، ثم بعد ذلك صعد بشكل طفيف المؤشر في الاعوام من 2021 و 2022 ليصبح ما يقارب 5.83 نقطة عبر تلك السنوات. وعليه يمكن استنتاج أن الاتجاه العام لمتوسط الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها للبنوك الفلسطينية اتجاه إيجابي خلال فترة الدراسة. وما سبق يمثل دلالة إيجابية على أداء مجالس الادارة في البنوك الفلسطينية على سعيها المستمر في تحسين مستويات الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها، وهذا من شأنه أن يساهم في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية للبنوك.

تحليل اتجاه المتغير المستقل الثاني الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها

الملحق رقم (5) الذي يعبر عن تحليل اتجاه المتغير المستقل الثاني الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها عبر سنوات الدراسة العشرة لجميع البنوك الفلسطينية المدرجة.

ومن أجل فهم محتوى هذا المحلق رقم (5) تم رسم الشكل البياني التالي شكل رقم (2) والذي يعبر عن تحليل اتجاه متوسط الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها لجميع البنوك الفلسطينية المدرجة عبر سنوات الدراسة العشرة، علماً بأن وفقاً لمقياس عقل وزهري (2020) المعتمد لهذه الدراسة ملحق رقم (1) أن القيمة العظمى لبعد الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إداراتها تبلغ 12 نقطة أي أن البنك قام بالإفصاح عن جميع البنود ذات العلاقة بهذا البعد.

تحليل اتجاه المتغير المستقل الثالث الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية

الملحق رقم (6) الذي يعبر عن تحليل اتجاه المتغير المستقل الثالث الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية عبر سنوات الدراسة العشرة لجميع البنوك الفلسطينية المدرجة.

ومن أجل تبسيط وتوضيح محتوى هذا الملحق (6) تم رسم الشكل البياني التالي شكل رقم (3) والذي يعبر عن تحليل اتجاه متوسط الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية لجميع البنوك الفلسطينية المدرجة عبر سنوات الدراسة العشرة، علماً بأن وفقاً لمقياس عقل وزهري (2020)

المعتمد لهذه الدراسة ملحق رقم (1) أن القيمة العظمى لبعد الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية تبلغ 4 نقاط أي أن البنك قام بالإفصاح عن جميع البنود ذات العلاقة بهذا البعد.

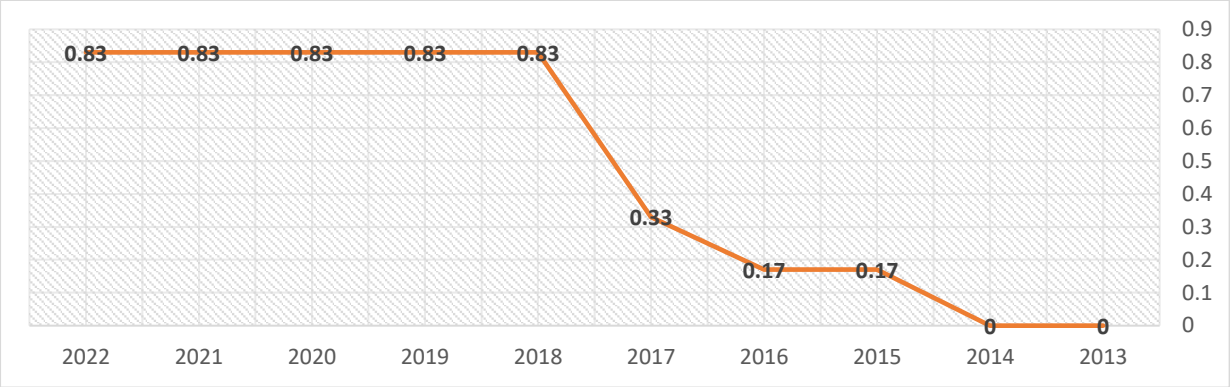

شكل (3): تحليل اتجاه متوسط الإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية لجميع البنوك خلال العشر السنوات.

وبالنظر الى الشكل رقم (3)، يمكن ملاحظه أن مسار متوسط الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية للبنوك الفلسطينية يتخذ شكل تصاعدي عبر سنوات الدراسة العشرة، حيث يتضح من الشكل أن البنوك الفلسطينية خلال العامين 2013 و 2014 لم تقم بأي نوع من أنواع الإفصاحان المرتبطة بالإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية، ثم بعد ذلك صعد بشكل طفيف المؤشر في الاعوام 2015 و 2016 ليصبح ما يقارب 0.17 نقطة عبر تلك السنوات، ثم بعد ذلك ارتفع مره أخري في العام 2017 ليصبح ما يقارب 0.33 نقطة، ثم بعد ذلك صعد المؤشر بشكل ملحوظ في الاعوام من 2018 وحتى 2022 ليصبح ما يقارب 0.83 نقطة عبر تلك السنوات. وعليه يمكن استنتاج أن الاتجاه العام لمتوسط الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية للبنوك الفلسطينية أتجاه إيجابي خلال فترة الدراسة. وما سبق يمثل دلالة إيجابية على أداء مجالس الادارة في البنوك الفلسطينية على سعيها المستمر في تحسين مستويات الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية، وهذا من شأنه أن يساهم في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية للبنوك.

إجابة السؤال الثالث: ما أثـر الافصاح عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة علـى الاداء المالي للبنوك المدرجة؟ وللإجابة على التساؤل الثالث تم اختبار نماذج الدراسة والتي تعبر عن فرضيات الدراسة.

تمثل بيانات هذه الدراسة سلسلة زمنية مقطعية لـ 6 بنوك مسجلة ومدرجة في بورصة فلسطين حتى تاريخ 2022/12/31 لمدة 10 سنوات (2013-2022). وبناءً على ذلك بلغ عدد المشاهدات 60 مشاهده صالحة للدراسة. لقد تم تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقتين رئيسيتين: الاولى نموذج البيانات المجمعة (Pooled Data)، والثانية طريقة نماذج التأثيرات العشوائية (GLS).

الاختبارات التشخيصية

تم فحص مشكلة الارتباط المتعدد للمتغيرات المستقلة لكل النماذج من خلال إجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) وكانت أقل من 10 لجميع النماذج المستخدمة الملحق رقم (7)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Gujarati *et al.*, 2009).

أخيراً وكإجراء احترازي تم استخدام تقنية الـ (Clustering) في نماذج الدراسة من أجل التغلب على مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس في حال وجودهما (Petersen, 2009) لجميع نماذج الدراسة.

اختبار نماذج الدراسة

يشير الملحق رقم (8) إلى نتائج تحليل الانحدار لجميع نماذج الدراسة، وكما يظهر في الملحق أن جميع النماذج المستخدمة دالـة إحـصائياً عـند مـستوى 5% أو أفضل لإحصائية F و χ^2 لنماذج الدراسة وهو دلالة على سلامة وقوة النماذج والتقنيات المستخدمة. كما أن معامل التحديد R^2 للنماذج المستخدمة بلغت في حدها الادنى 38% وفي حدها الاعلى 43% أي أن النماذج المستخدمة تفسر ما نسبته من 38% الى 43% من التغير الحاصل على المتغير التابع الاداء المالي (ROA). علاوة على ذلك تستند قيم إحصائيات t و z التي بين الاقواس في الملحق إلى الاخطاء المعيارية المعدلة بتقنية الـ (Clustering) للتغلب على مشاكل الارتباط التلقائي وعدم التجانس.

اختبار فرضيات السؤال الثالث

H2 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (1) بتقنيتي Pooled وRandom-effect ملحق رقم (8). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية (DBSCD) له تأثير إيجابي ذو دلالة

ACCEPTED

إحصائية على الاداء المالي (ROA) عند مستوى 5% في كلا التقنيتين، وهو ما يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه يتم قبول الفرضية الاولى والتي تنص على وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية على الاداء المالي للبنوك. تشير هذه النتائج إلى أن زيادة مستوى الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية تسهم في تقليص عدم التماثل المعلوماتي بين الاطراف الداخلية والخارجية، مما يعزّز قدرة البنك على استقطاب المودعين نتيجة للشفافية والدقة في عرض المعلومات، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابياً على الاداء المالي. ويمكن تفسير هذا الاثر أيضاً بأن الافصاح المحسّن عن القنوات المصرفية الرقمية يعكس نضجاً مؤسسياً واستراتيجية رقمية فعّالة تُعزّز ثقة المودعين والمستثمرين، وتُسهم في جذب عملاء جدد وخفض التكاليف التشغيلية من خلال الاعتماد على القنوات الرقمية، وهو ما ينعكس بدوره على مؤشرات الربحية. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Shi & Sun, 2023) والتي أجريت في الصين، والى حد كبير تتفق مع دراسة (Baker *et al.*, 2023) والتي أجريت على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان وسوق أبو ظبي للأوراق المالية.

H3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (2) بتقنيتي Pooled وRandom-effect ملحق رقم (8). وتشير النتائج الى أن المتغير المستقل الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها (BDRD) له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الاداء المالي (ROA) عند مستوى 5% في كلا التقنيتين وهو ما يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه يتم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود أثر إيجابي للإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها على الاداء المالي للبنوك. تشير هذه النتائج إلى أن الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها يسهم في الحد من عدم التماثل المعلوماتي بين الجهات الداخلية والخارجية، ويعزّز قدرة المؤسسة المصرفية على استقطاب المودعين بفضل وضوح ودقة المعلومات المقدَّمة. يؤدي هذا التحسن في جودة الافصاح إلى زيادة الثقة لدى المودعين والمستثمرين، ما يترجم عمليًا إلى خفض تكلفة رأس المال وتحسّن استغلال الموارد التشغيلية، وبالتالي ارتفاع مؤشرات الربحية. كما أن الافصاح المصحوب بتطبيق آليات إدارة مخاطر فعّالة يشكّل مؤشرًا على نضج مؤسسي وممارسات حوكمة رشيدة، مما يحدّ من الخسائر التشغيلية ويعزّز كفاءة الاداء. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Shi & Sun, 2023) والتي أجريت في الصين، والى حد كبير تتفق مع دراسة (Do *et al.*, 2022) والتي أجريت على البنوك التجارية المدرجة في فيتنام.

H4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة للإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية على الاداء المالي للبنوك المدرجة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (3) بتقنيتي Pooled وRandom-effect ملحق رقم (8). وتشير النتائج الى أن المتغير المستقل الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية (ADFTD) له تأثير إيجابي ولكن ليس ذو دلالة إحصائية على الاداء المالي (ROA). وعليه لا نستطيع قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود أثر إيجابي للإفصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية على الاداء المالي للبنوك. يمكن تفسير الاتجاه الايجابي غير الدال بأن العديد من الاتفاقيات قد تكون محدودة التأثير المالي المباشر أو أن أثرها يتأخر زمنياً إلى فترات مستقبلية، كما أن تجميع أنواع متعددة من الاتفاقيات في مؤشر واحد قد يخفي فروق تأثيرية مهمة. مع ذلك، يظل الكشف عن الاتفاقيات المبرمة مع شركات التكنولوجيا المالية والرقمية ذا أهمية عملية ونظرية: فالإفصاح المنظم عن هذه الاتفاقيات المبرمة يحدّ من عدم التماثل المعلوماتي بين الاطراف الداخلية والخارجية، ويعزّز قدرة البنك على استقطاب المودِعين من خلال زيادة الشفافية والدقة في عرض المعطيات للجمهور. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النتيجة الى حد ما تتفق مع دراسة (Shi & Sun, 2023) والتي أجريت في الصين، وكذلك تتفق مع دراسة (Do *et al.*, 2022) والتي أجريت على البنوك التجارية المدرجة في فيتنام.

مناقشة النتائج

تهدف هذه المناقشة إلى تفسير النتائج الاحصائية التي تم التوصل إليها في ضوء الاطر النظرية والمراجع السابقة، وربطها بالواقع العملي والظروف السوقية الفريدة للقطاع المصرفي الفلسطيني.

مناقشة أثر الافصاح عن قنوات الخدمات الرقمية

أظهرت النتائج قبول الفرضية الاولى، حيث وُجِد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن قنوات الخدمات الرقمية وإمكانية الوصول اليها على الاداء المالي للبنوك. تتفق هذه النتيجة مع نظرية الاشارة (Signaling Theory)، حيث يفسر السوق والمودعون الافصاح التفصيلي عن سهولة الوصول الرقمي كـ "إشارة جودة" تدل على الاستثمار في البنية التحتية وكفاءة البنك في توفير خدمات ذات تكلفة منخفضة. هذا الافصاح يطمئن المستثمرين ويساهم في خفض تكلفة الحصول على الودائع.

وفي نفس الوقت وفي ظل البيئة الفلسطينية عالية المخاطر والقيود على الحركة المادية، يصبح الافصاح عن الخدمات

ACCEPTED

الرقمية ليس مجرد ميزة تنافسية، بل ضرورة استراتيجية. النتيجة تؤكد أن نجاح البنك في السوق المحلي أصبح مرتبطاً بمدى وضوح وشفافية المعلومات حول خدماته الرقمية مقارنة بمنافسيه. وهي تدعم بشكل غير مباشر دراسات (Yasin, 2018; Baker *et al.*, 2023) التي ربطت بين التكنولوجيا والاداء، مع التأكيد هنا أن الافصاح هو القناة التي ينقل بها هذا الاثر.

مناقشة أثر الافصاح عن مخاطر الرقمنة وإدارتها.

كشفت النتائج عن قبول الفرضية الثانية، مما يؤكد أن الافصاح عن آليات إدارة مخاطر الرقمنة (كالأمن السيبراني واستمرارية الاعمال) يؤثر إيجاباً وبشكل جوهري في الاداء المالي. يتماشى هذا التأثير بقوة مع نظرية الوكالة (Agency Theory). حيث إن المخاطر السيبرانية تمثل مخاطر وكالة جديدة غير تقليدية. الافصاح عن استراتيجيات إدارة هذه المخاطر يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين، ويطمئن السوق بأن الادارة تقوم بواجبها في حماية أصول البنك من التهديدات الرقمية. وبالتالي، يساهم هذا الافصاح في خفض علاوة المخاطرة المتصورة، مما يعزز القيمة السوقية للبنك.

وفي نفس الوقت هذه النتيجة تحمل دلالة خاصة في فلسطين، حيث يعتبر الاستقرار الامني والتقني محط قلق دائم. عندما يفصح البنك عن قدرته على مواجهة الازمات الرقمية، فإنه يعزز الشرعية المؤسسية (Institutional Legitimacy) ويزيل مصدر قلق حاسم للمودعين والمساهمين.

مناقشة أثر الافصاح عن اتفاقيات التكنولوجيا

أوضحت النتائج أن الافصاح عن الاتفاقيات والشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لا يمتلك أثراً إحصائياً ذا دلالة على الاداء المالي. تتعارض هذه النتيجة جزئياً مع المنطق المؤسسي القائم على ضرورة الابتكار المفتوح. ويُمكن تفسير هذا الرفض عبر نظرية الاشارة من زاوية مختلفة: قد يكون الافصاح الحالي عن هذه الاتفاقيات عاماً جداً ولا يوضح القيمة الاقتصادية المضافة من الشراكة (مثل: التكلفة المتوقعة، أو الايراد المتوقع). بالتالي، لا يستطيع المستثمر ترجمة هذه المعلومة إلى قرار استثماري، فتفقد الاشارة قوتها.

وفي نفس الوقت هذا يشير إلى ضعف في جودة الافصاح وليس في الشراكات نفسها. البنوك لا تفصح عن تفاصيل تسمح بالتقييم المالي لهذه الاتفاقيات، مما يجعل المعلومة عديمة القيمة للمحلل المالي. وهذا يوجه توصية عملية بضرورة التركيز على الافصاح النوعي والمالي للشراكات بدلا من الافصاح الشكلي.

الخاتمة والـتوصيات

أظهرت النتائج تفاوتاً ملحوظاً في ممارسات الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك الفلسطينية، إذ اتسم المحتوى المعلوماتي لهذه الإفصاحات بعدم الاتساق وشابه عدد من مواطن الضعف؛ من قبيل العمومية، والغموض، والايجاز، وعدم القابلية للمقارنة عبر مؤسسات النظام المصرفي، وضعف مستوى الشفافية في عرض المعطيات. وتنعكس هذه السمات سلباً على إمكانية إجراء مقارنات معيارية بين البنوك بشأن ممارساتها المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن مؤشرات الرقمنة. ويعزى جزء مهم من هذه الحالة إلى غياب ضوابط وتعليمات تفصيلية وصريحة وموحدة تتعلق بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة في قطاع البنوك الفلسطيني.

مع ذلك، بينت المعطيات أن مستويات الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة الثلاثة التي شملها البحث خلال فترة الدراسة (2013–2022) اتخذت اتجاهاً تصاعدياً عبر سنوات الدراسة، ما يشير إلى سعي مجالس إدارة البنوك الفلسطينية لتحسين مستوى الافصاح قدر الامكان، في محاولة لمواكبة مستجدات ممارسات الافصاح وتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية. ومن المتوقع أن يسهم هذا التحسن تدريجياً في تعزيز مصلحة أصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً.

على مستوى البنوك المحددة في الدراسة، أظهرت النتائج تفوق بنك فلسطين في ريادة الافصاح عن جميع مؤشرات الرقمنة الثلاثة، بينما سجل البنك الوطني مستويات متقدمة أيضاً في هذا المجال. بالمقابل، لوحظ وجود ضعف جزئي في جوانب محددة من الافصاح لدى كلٍ من البنك الاسلامي الفلسطيني وبنك القدس، كما ظهر ضعف عام في مستويات الافصاح المتعلقة بمؤشرات الرقمنة لدى كل من البنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار خلال سنوات الدراسة. هذا التفاوت يضع البنوك ذات الافصاح المنخفض (كالبنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار) أمام تحدٍ عملي، حيث تصبح أقل جاذبية للمستثمر الاجنبي أو الشريك الاستراتيجي الذي يعتمد على التقارير المنشورة لتقييم النضج الرقمي للبنك، مما قد يرفع من تكلفة المخاطر لديها مقارنة بالبنوك الرائدة في الافصاح.

تشير النتائج أيضاً إلى أن الافصاح عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وإمكانية الوصول إليها، بالإضافة إلى الافصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها، يؤثران إيجابياً على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية. ومن الناحية التطبيقية، فإن هذه النتيجة تشير إلى أن السوق والمودعين لا ينظرون إلى القنوات الرقمية (كالتطبيقات والمواقع) كأدوات رفاهية، بل كمعيار أساسي للمفاضلة بين البنوك. وبالتالي، فإن إفصاح البنوك التفصيلي عن سهولة

ACCEPTED

الوصول لهذه القنوات وعن إجراءات الحماية السيبرانية (إدارة مخاطر الرقمنة) يعمل بمثابة "رسالة طمأنة تسويقية" تخفض تكلفة جذب الودائع وتعزز ولاء العملاء، مما ينعكس مباشرة على الربحية. هذا يعني أن الاستثمار في الافصاح ليس مجرد التزام تنظيمي، بل أداة استراتيجية لتعزيز المركز التنافسي للبنك.

أما الافصاح عن الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية فكان تأثيره على الاداء المالي أضعف بالمقارنة مع المؤشرات السابقة. عملياً، قد يُعزى ضعف تأثير الافصاح عن الاتفاقيات التقنية إلى طبيعة الافصاح نفسه؛ حيث تميل بعض البنوك إلى ذكر أسماء الشركات التقنية أو نوع الاتفاقية بشكل "وصفي جامد" دون توضيح العائد الاقتصادي المتوقع أو كيف ستنعكس هذه التقنية على خدمات العميل. وهذا يوجه رسالة تطبيقية لإدارات البنوك بضرورة الانتقال من الافصاح "الكمي/الشكلي" عن الاتفاقيات إلى الافصاح "النوعي" الذي يبرز الجدوى الاقتصادية لهذه الشراكات لكي يتفاعل معها المستثمرون إيجابياً.

بناءً على ما سبق، نوصي بما يلي:

1. أن تقوم سلطة النقد بإصدار (دليل إجرائي موحد للإفصاح الرقمي) يتضمن قوائم تحقق (Checklists) إلزامية، تحدد الحد الادنى من المعلومات الواجب نشرها (مثل: زمن تعطل الخدمات الرقمية، عدد محاولات الاختراق التي تم صدها). هذا الدليل سيحل مشكلة "العمومية والغموض" التي أظهرتها النتائج، ويجعل المقارنة بين البنوك ممكنة عملياً للمحللين الماليين.
2. تنظيم ورش عمل تقنية ومنهجية مشتركة بين سلطة النقد ومجالس إدارة البنوك لتدريب المسؤولين المحاسبيين ومراجعي الحسابات على معايير الافصاح المحاسبي لمؤشرات الرقمنة وأساليب قياسها وعرضها.
3. يوصى بأن تعتمد مجالس إدارات البنوك سياسة (ربط الافصاح الرقمي بعلاقات المستثمرين)، بحيث يتم استخدام بيانات التطور الرقمي وإجراءات الحماية كأدوات ترويجية في التقارير السنوية والعروض التقديمية للمستثمرين، لتقليل حالة عدم تماثل المعلومات، مما يسهم عملياً في دعم سعر السهم في البورصة.
4. على الادارات التنفيذية في البنوك التي أظهرت الدراسة ضعفاً في إفصاحها (مثل البنك الاسلامي العربي وبنك الاستثمار) إجراء تدقيق فجوة إفصاح Gap Analysis فوري، لمقارنة تقاريرهم بتقارير البنوك الرائدة (مثل بنك فلسطين)، وتعديل أنظمة المعلومات المحاسبية لديها لتكون قادرة على توليد بيانات دقيقة حول مؤشرات الرقمنة بشكل دوري.

إن رفع مستوى تجانس وجودة الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الرقمنة يتطلب جهداً منظماً من سلطة النقد الفلسطينية والقطاع المصرفي، وسيكون له مردود إيجابي على شفافية السوق وثقة أصحاب المصلحة، وبالتالي على الاستقرار والاداء المالي للمصارف الفلسطينية.

قيود الدراسة

على الرغم من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فمن الضروري الاشارة إلى مجموعة من القيود المنهجية والسياقية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تعميم النتائج.

القيود المتعلقة بالمنهجية: اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى (Content Analysis) للتقارير السنوية، وهو منهج يعتمد على جودة الافصاح المتاح وليس بالضرورة على الاداء الفعلي والكامل للبنك. ورغم جهود ضمان الموثوقية بين المحللين، يبقى هذا المنهج حساساً لتفسير النصوص.

القيود المتعلقة بالقياس: تم قياس المتغير المستقل (الافصاح عن مؤشرات الرقمنة) باستخدام مقياس (عقل وزهري، 2020). وفي ظل غياب معيار إلزامي موحد للإفصاح عن مؤشرات الرقمنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، قد لا يشمل المقياس كافة الابعاد المحتملة والناشئة للتحول الرقمي.

القيود المتعلقة بالمتغيرات: ركزت الدراسة على عينة من البنوك المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج على المؤسسات المالية غير المصرفية أو البنوك التي تعمل في أسواق ناشئة أخرى ذات ظروف مغايرة.

القيود السياقية: تأثرت البيانات بفترة شملت أحداثاً استثنائية (كجائحة كورونا والاضطرابات السياسية والاقتصادية الناتجة عن ممارسات الاحتلال)، ورغم محاولة التحكم في هذا الاثر باستخدام المتغير الوهمي (CRISIS)، تظل هذه العوامل الكلية مؤثرة بشكل عميق على سلوك البنوك في الافصاح عن المخاطر.

دراسات مستقبلية

بناءً على القيود المنهجية والسياقية التي واجهت الدراسة، يوصى بالتوجهات البحثية المستقبلية التالية:

- التوسع في نطاق القياس (معالجة قيود القياس والمنهجية)
  - دراسة الاثر باستخدام مؤشرات أداء نوعية بدلا من الاقتصار على تحليل المحتوى (1/0)، يمكن دراسة الاثر المالي باستخدام مؤشرات كمية للرقمنة، مثل:
    - تكلفة الايرادات الرقمية.
    - نسبة تعطل الخدمات الرقمية.
    - "لانفاق على الامن السيبراني كنسبة من المصاريف التشغيلية.
- التوسع في العينة (معالجة القيود المتعلقة بالعينة).

ACCEPTED

- تضمين المنشآت المالية غير المصرفية: يمكن توسيع العينة لتشمل شركات الخدمات المالية الاخرى في فلسطين (مثل شركات التأمين).

- تحليل جودة الافصاح (معالجة قيود الافصاح الشكلي).
- التركيز على جودة الافصاح: إجراء دراسة معمقة لا تقيس "وجود" الافصاح (1/0)، بل تقيس جودة الافصاح، عبر تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (مثل الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة) ضمن سياق الرقمنة.
- دراسة تحليلية لسبب ضعف الافصاح عن الشراكات: التحقيق في الاسباب الادارية أو التنظيمية التي تقف وراء ضعف الاثر الاحصائي للإفصاح عن الاتفاقيات التقنية (الفرضية المرفوضة/غير المؤثرة)، هل يعود ذلك لعدم وضوح متطلبات سلطة النقد، أو لعدم رغبة البنوك في الكشف عن المزايا التنافسية.

بيان الافصاح

- **الموافقة الاخلاقية والموافقة على المشاركة:** لا ينطبق.
- **توافر البيانات والمواد:** جميع المواد والبيانات متوفرة ومتاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** قام جميع المؤلفين بالمساهمة في جميع محتويات وأجزاء الدراسة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في مصالح مع أي طرف خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه ونشره.
- **التمويل:** لا توجد أي أموال منحت لهذا البحث.
- **الشكر:** شكراً جزيلا لجامعة الاقصى على الدعم والمساندة https://www.alaqsa.edu.ps/ar/home/، كذلك الشكر موصول لإدارة مجلة جامعة النجاح للأبحاث -ب (العلوم الانسانية) في جامعة النجاح الوطنية على مهنيّتها وحسن تعاونها مع الباحثين (www.najah.edu)

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons license, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons license and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع

- أبو العز، نهلة. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، *10*(1)، 341–371.
- بهلول، سماء محمد محمد. (2024). أثر تطبيق الرقمنة المصرفية المحاسبية على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، *38*(2)، 491.–536
- زهري، علاء. وخميس، آسر. (2021): أثر مؤشرات الرقمنة المصرفية على المخاطرة المنتظمة دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، *35*(3)،119-155.
- عابد، محمد. (2018). أثر الافصاح الاختياري على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين- دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*، *13*(1)،16-29.
- عبد المجيد، لخديمي. (2020). *دور رقمنة المعاملات المالية لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة على مؤسسة البريد والمواصلات"*. (رسالة ماجستير)، جامعة العقيد أحمد دراية، الجزائر.
- عقل، يونس. وزهري، علاء. (2020). تطوير الافصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في البيئة المصرية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، *4*(1)، 201-262.
- على، عايدة محمد مصطفى. (2022). أثر مستوى الافصاح عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*. *9*(2). 422-495.
- كُلاب، يعرب. (2022). مدى انعكاس الدخل المحاسبي على أسعار الاسهم في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الانسانية*، *26*(04)، 237-275.

ACCEPTED

technology on improvement of banks' financial performance. *Journal of Risk and Financial Management, 16*(4), 230. https://doi.org/10.3390/jrfm16040230

- Do, T. D., Pham, H. A. T., Thalassinos, E. I., & Le, H. A. (2022). The impact of digital transformation on performance: Evidence from Vietnamese commercial banks. *Journal of Risk and Financial Management, 15*(1), 21. https://doi.org/10.3390/jrfm15010021
- Guan, F., Liu, C., Xie, F., & Chen, H. (2019). Evaluation of the competitiveness of China's commercial banks based on the G-CAMELS evaluation system. *Sustainability, 11*(6), 1791. https://doi.org/10.3390/su11061791
- Gujarati, D. N., Porter, D. C., & Gunasekar, S. (2009). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.
- Harelimana, J. B. (2017). Impact of mobile banking on financial performance of Unguka microfinance bank LTD, Rwanda. *Global Journal of Management and Business Research, 17*(4), 1–13.
- Kullab, Y., & Yan, C. (2018). Soundness of Palestinian banks-10 years-based analysis. *Journal of Business and Management, 20*(8), 16–29.
- Kullab, Y., Messabia, N., Altaweel, I., & Shehada, M. (2022). Determinants of dividend policy in Palestinian banks. *Accounting, 8*(3), 375–384
- Mateev, M., Sahyouni, A., & Tariq, M. (2023). Bank regulation, ownership and risk-taking behavior in the MENA region: Policy implications for banks in emerging economies. *Review of Managerial Science, 17*, 287–338. https://doi.org/10.1007/s11846-022-00579-6
- Nasiri, M., Saunila, M., & Ukko, J. (2022). Digital orientation, digital maturity, and

- كُلاب، يعرب، وعابدين، همام. (2023). أثر خصائص مجلس الادارة على ربحية الاسهم -دليل من بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 31*(04).
- الكوني، سائد. وعطعوط، سامح. وأبو راس مطر، وسام. ونور، عبد الناصر إبراهيم. ودراغمة، زهران. (2025). فاعلية لجان التدقيق والمخاطر وأثرها على الاداء المالي للبنوك المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث-ب العلوم الانسانية، 39*(8). 589–600. https://doi.org/10.35552/0247.39.8.2425
- موقع سلطة النقد الفلسطينية. (2010م). قرار رقم 4 بشأن الافصاح واخلاقيات العمل ومعالجة الشكاوى. تاريخ الاطلاع: 25 يونيو 2023م، الموقع: https://www.pma.ps/ar/Legislation//BanksInstructions2013//BanksInstructions2010
- موقع سلطة النقد الفلسطينية. (2021م). قرار رقم 8 بشأن برنامج تمويل التحول الرقمي. تاريخ الاطلاع: 25 يونيو 2023م، الموقع: https://www.pma.ps/ar/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81/2021
- الهاشمي، سلطاني. وصادق، صفيح (2021)، تأثير الرقمنة على الدخل الصافي في البنوك الاسلامية: دراسة حالة بنك الراجحي السعودي. *مجلة دراسات اقتصادية، 21*(2)، 254-268.

References

- Abdeljawad, I., Rashid, M., Abu Alia, M., Qushtom, R., Irshaid, M., & Sahyouni, A. (2024). Cushion hypothesis and credit risk: Islamic versus conventional banks from the MENA region. *PLOS ONE, 19*(7), e0306901. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0306901
- Aryani, D. N. (2016). *The determinants and value relevance of risk disclosure in the Indonesian banking sector* (Doctoral dissertation). University of Gloucestershire.
- Baker, H., Kaddumi, T. A., Nassar, M. D., & Muqattash, R. S. (2023). Impact of financial

performance of commercial banks. *Journal of Management Information and Decision Sciences, 23*, 343–353.

– Yasin, M. A. (2018). Impact of internet banking on financial performance: Empirical evidence from commercial banks of Ethiopia. *Journal of Information Engineering and Applications, 8*(6), 1–8.

digital intensity: Determinants of financial success in digital transformation settings. *International Journal of Operations & Production Management, 42*(13), 274–298. https://doi.org/10.1108/IJOPM-02-2022-0123

– Nour, A. I., Bouqalieh, B., & Okour, S. (2020). The impact of institutional governance mechanisms on the dimensions of the efficiency of intellectual capital and the role of the size of the company in the Jordanian shareholding industrial companies. *An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 36*(10), 2181–2212. https://doi.org/10.35552/0247-036-010-006

– Petersen, M. A. (2009). Estimating standard errors in finance panel data sets: Comparing approaches. *The Review of Financial Studies, 22*(1), 435–480. https://doi.org/10.1093/rfs/hhn053

– Reis, J., Amorim, M., Melão, N., & Matos, P. (2018). Digital transformation: A literature review and guidelines for future research. In *Trends and Advances in Information Systems and Technologies: Volume 16* (pp. 411–421). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-77703-0_38

– Shahabi, V., & Faezy Razi, F. (2019). Modeling the effect of electronic banking expansion on profitability using neural networks and system dynamics approach. *Qualitative Research in Financial Markets, 11*(2), 197–210. https://doi.org/10.1108/QRFM-06-2018-0070

– Sun, Q., & Shi, Y. (2023). Will digital disclosure affect corporate stocks?-Based on stakeholders' cognition. *Engineering Economics, 34*(2), 223–229.

– Wadesango, N., & Magaya, B. (2020). The impact of digital banking services on

ACCEPTED